

يقول: «وقوله مفرد: فصل فصله به من المركب نحو "الرجل" و "ضربا" و "ضربوا" فإنه يدلّ على معنيين .  
واعتبار ذلك أن يدل مجموع اللفظ على معنى ولا يدل جزؤه على شيء من معناه ولا على غيره من حيث هو جزء له، وذلك نحو قولك زيد فهذا اللفظ يدل على المسمّى ولو أفردت حرفا من هذا اللفظ أو حرفين الزاي مثلا لم يدلّ على معنى البتة بخلاف ما تقدم من المركب من نحو الغلام فإنّك لو أفردت اللام لدلّت على التعريف . . . ومن نحو ذلك ضربا وضربوا ونحوهما فإن كل واحد من ذلك لفظة وفي الحكم كلمتان: الفعل كلمة والألف والواو كلمة لأنها تفيد المسند إليه»<sup>1</sup>.

ولكي يتضح القصد من هذا الشاهد، نلاحظ أن لفظ "الإفراد" في هذا السياق يعني التجزئة أو "التفكيك إلى وحدات صغرى" إذا استأنسنا بالتأويل الذي حمله عليه الأستاذ المهيري في بحثه حول "مفهوم الكلمة في النحو العربي"<sup>2</sup>، في معرض تحليله مفهوم الكلمة عند ابن الخشاب. ومن أوضح الأدلة التي نحتجّ بها على أن الإفراد عند القدماء نظير "الاستبدال" إلحاحهم على أن اللفظ المركب من قبيل "عبد الله"، أو "برق نحره" أو "تأبط شراً" أو "سرّ من رأى"، إذا سمّيت به شخصا أو مدينة أو غير ذلك صار كلمة واحدة تدلّ على معنى مفرد لا يدلّ جزؤه على جزء معناه. يقول ابن يعيش: «فلو سمّيت بضربا وضربوا كان كلمة واحدة لأنك لو أفردت الألف والواو لم تدل على جزء من المسمّى كما كانت قبل التسمية»<sup>3</sup>.

1 شرح المفصل لابن يعيش ج 1 ص 19/18 .

2 عبد القاهر المهيري: مفهوم الكلمة في النحو العربي ص 35.

3 شرح المفصل لابن يعيش ج 1 ص 19 ، وانظر كذلك قول الرضى في شرح الكافية ج

1 ص 21: " وأما مع العلمية فمعناها [ضرب زيد، وعبد الله] مفرد وكذا لفظهما.